التحليل المالي ودوره في منح القرار الائتماني بالتطبيق علي البنوك التجارية المصرية

د/ خالد محمد عبدالستار علي*
khaledabdelsatar95@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، ومن أجل تحقيق ذلك تم أجراء دراسة ميدانية على أحد فروع البنوك التجارية (البنك التجاري الدولي – الإدارة الرئيسية بوسط البلد) حيث اشتملت عينة الدراسة على (عدد 75 مسئول ائتمان)، واعتمدت الدراسة على استبيان تم تصميمه خصيصاً لخدمة أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها، كما تم استخدام برنامج (SPSS) لعمل التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الداخلية للبنك تشجع على الاعتماد على التحليل المالي ،كما أن الثقة في البيانات التي يقدمها العميل تشجع على الاعتماد على التحليل المالي. بالإضافة إلى أن الاعتماد على التحليل المالي لا يختلف باختلاف تخصص مسئول الائتمان العلمي (محاسبة– إدارة أعمال – علوم مالية ومصرفية)، كما أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف مؤهله العلمي (بكالوريوس– ماجستير – دكتوراه). كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف عدد سنوات الخدمة أو أخذ دورات متخصصة في التحليل المالي من عدمه.

الكلمات المفتاحية: التحليل، المالي، القرار الإئتماني، البنوك التجارية

* مدرس إدارة الأعمال بالمعهد العالي للدراسات النوعية بالجيزة

ABSTRACT:

The present study aims at identifying the extent to which commercial banks rely on financial analysis when making a credit decision. In order to achieve this, a field study was conducted on one of the branches of commercial banks (CIB Central Administration in the center of the country), And the study was based on a questionnaire (75 official scientific credit) that was designed specifically to serve the objectives of the study and verify its hypotheses. Spss was also used for the work of statistical analysis, data processing and finding the relationship between variables. The study concluded that the internal policy of the bank is encouraged to rely on financial analysis. Also the Reliability in the data provided by the client encourages reliance on financial analysis. Dependence on financial analysis is not different according to the specialization of the official scientific credit (accounting business management financial and banking sciences), and the degree of dependence on financial analysis does not vary according to the degree of scientific qualification (Bachelor - Master degree - PhD).The study also found that the reliance on financial analysis is not different depending on the number of years of service or access to specialized courses in financial analysis or not.

Keywords :Analysis, financial, credit decision, commercial banks

1- المقدمة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الضروريات للتخطيط المالي السليم؛ خاصة في ظل النهضة الاقتصادية وتعدد وتعقد الأنشطة الاقتصادية بكافة مؤسسات الدولة. هذا بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرار، فلم يعد الأمر يعتمد على الخبرة الذاتية لمتخذ القرار ولكن يجب أن يكون هناك قدر كافي من المعلومات التي يمكن بناءً عليها اتخاذ قرار من شأنه تحقيق الربح للمؤسسة وتجنب المخاطر قدر الإمكان، هذه المعلومات لم تأت إلا بعد دراسة عميقة للقوائم المالية واكتشاف مَواطن القوة واستغلالها واتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة لعلاج مَواطن الضعف في المستقبل.

فالائتمان المصرفي من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية، لكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، فإن لم يحسن استخدامها يكون هناك ضرر، ليس فقط على البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة بل يتعدى ذلك ليضر الاقتصاد الوطني ككل. وتعد القرارات الائتمانية من أهم أركان الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي، كما تعد من أهم الركائز التي يعتمد عليها في رسم السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية؛ وهذا ينبع من كون السياسة الائتمانية الجيدة يجب أن تُقدم على أسس مناسبة للحالة الفنية والتنظيمية والتمويلية للنظام المصرفي الذي تخدمه.

2- المشكلة البحثية:

يعتبر عدم استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في البنوك التجارية مشكلة توثر على إتخاذ القرار الائتماني بصورة صحيحة نتيجة عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية لاتخاذ القرار الائتماني، ويمكن صياغة تلك المشكلة في التساؤلات التالية:

- ما مدى الاعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي في رسم السياسات التمويلية واتخاذ القرارات الائتمانية؟
- هل الأرقام التي تظهرها ميزانية البنك أرقام عادلة؟ وهل التقارير والقوائم المالية التي ينشرها البنك ذات جدوى اقتصادية تمكّن المستخدم من الاستثمار؟
- ما هو نمط الأرباح للبنوك التجارية، هل هو نمط استمراري أم طارئ؟

3- الفرضية البحثية:

يعتبر التحليل المالي الذي يبنى على بيانات مالية ذات موثوقية عالية وكافية من حيث الكم والنوع من أهم الأسس التي يعتمد عليها عند اتخاذ القرار الائتماني، ولهذا يمكن صياغة فروض الدراسة فيما يلي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموثوقية في البيانات التي يقدمها العميل (القوائم المالية) ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الداخلية للبنك ودرجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات الشخصية والخبرة المتراكمة لدى مسئول الائتمان، ودرجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان، ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.

ب-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الخدمة ودرجة الاعتماد على التحليل المالي.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أخذ دورات متخصصة في التحليل المالي ودرجة الاعتماد علية عند اتخاذ القرار الائتماني.

4- أهداف البحث:

تختلف أهداف دراسة التحليل المالي على حسب طبيعة المقصود من الدراسة كما تختلف على حسب طبيعة المحلل من حيث كونه دائن أو مدين / مستثمر أو متخذ قرار بالتمويل، وفي هذه البحث سنتخذ جانب واحد فقط ويتمحور حول القرار الائتماني للبنك ودور التحليل المالي في اتخاذه، وفي ذلك يمكننا تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- دراسة مدى اعتماد البنوك التجارية في مصر على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.
- توضيح الدور الذي يلعبه التحليل المالي (من حيث توفير المعلومات والبيانات اللازمة) في اتخاذ القرار الائتماني.
- الاتجاه نحو وضع حلول للمشاكل التي تعيق الاعتماد على التحليل المالي في البنوك التجارية.

5- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، كذلك تبرز أهميته في المجال الذي ستتناوله وهو القطاع المصرفي التجاري بمصر، وتتمثل الأهمية أيضاً في الموضوع وهو دور التحليل المالي في صنع القرار الائتماني، حيث يسعي البحث لإبراز دور التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني وترشيد الائتمان المصرفي والذي يتميز بالأهمية الاقتصادية العالية في القطاع المصرفي وعلى مستوي الاقتصاد المصري ككل.

6- المنهجية البحثية:

اعتمد البحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة المراجع والأبحاث والمصادر الإدارية ومراجعة القوانين والتعليمات ذات العلاقة بموضوع التحليل المالي وصنع القرار الائتماني ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتمت دراسة الحالة من خلال جمع البيانات من الواقع في

البنوك التجارية وتحليلها احصائياً بالأساليب المناسبة من اجل الحصول على النتائج والتوصيات وتحقيق فرضيات الدراسة .

7- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من البنوك التجارية العاملة في مصر .حيث تم الاعتماد على البنك التجاري الدولي كعينة للبحث من خلال توزيع استمارة الاستبيان على العاملين في البنك التجاري الدولي (CIB) فرع وسط البلد (إدارة رئيسية)، وقد بلغ حجم العينة(83) فرد[1] بنسبة 100% تم توزيع الاستبانة عليهم بالكامل، وقد تم استعادة (77) استبانه منها (75) استبانه صالحة للتحليل بنسبة 90.4% من عينة الدراسة.

8- الدراسات السابقة في موضوع البحث:

أ- الدراسات العربية:

- دراسة (الطراونة، معايطة، 1997)[2]: عن قدرة متخذي القرار على الاستفادة من البيانات المالية (دراسة ميدانية)، تمت هذه الدراسة في مدينة (كركوك، العراق) وهدفت لاستطلاع آراء متخذي القرار في محافظة كركوك بالدوائر الحكومية والبنوك التجارية والمؤسسات العامة بشان القدرة على التعامل مع البيانات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يساعد متخذي القرار في ترشيد القرارات المالية، كما أوضحت أن نسبة (83.3%) من أفراد العينة يعتقدون أن لديهم القدرة

على التعامل مع البيانات المالية من أجل ترشيد قراراتهم واتخاذ قرارات مالية صائبة .

- دراسة (البحيصي والكحلوت، 2007)[3]: عن مدي اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني (دراسة ميدانية على المصارف العاملة بقطاع غزة)، أستخدم الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب وتوصل إلى أن معظم محللي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان، كذلك عدم إدراكهم بالتحليل المالي.
- دراسة (عمر الطويل، 2008)[4]: عن مدي اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، وكانت على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة، واعتمد على الاستبيان في دراسته، وتوصل إلى أن المصارف التجارية بقطاع غزة تعتمد بشكل كبير على التحليل المالي في اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان، وكأداة لتقيم أداء المصارف، ولكن توصل إلى إهمال كبير من تجاه إدارة البنوك في عمل الدورات التدريبية للموظفين من اجل تطوير قدراتهم في التنبؤ بالتعثر باستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي مثل التحليل المالي.
- دراسة (موسي ابن منصور، 2010)[5]: عن دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات، وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى أن التحليل المالي ذو أهمية كبيرة ويحتل دور ريادي في قرار الاندماج بين الشركات؛ إذ أن قرار الاندماج بين الشركات هو قراراً

استثمارياً يجب توخي الحذر والحيطة قبل اتخاذه؛ ولهذا كان هناك دور كبير للتحليل المالي حيث يعمل على ترشيد اتخاذ قرار الاندماج من خلال عملية التقييم والتي تعد أصعب خطوة في عملية اتخاذ القرار.

ب- الدراسات الأجنبية:

- **Mike Wright, and Robbie Ken (2001)[6]:**

تناولت الدراسة دور المعلومات المحاسبية وأهميتها عند اتخاذ القرارات المالية، طبقت الدراسة على سوق رأس المال بالمملكة المتحدة، اعتمدت الدراسة على إرسال استقصاء للمديرين التنفيذيين بغرض تقييم المعلومات المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمية المعلومات المحاسبية في مساعدة المستثمر عند اتخاذ القرار في سوق الأوراق المالية.

- **H. Stephen Bryan (2003)7:**

تناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بقرارات الاستثمار في أسواق رأس المال الأمريكية، طبقت الدراسة على عينة من 250 شركة مسجلة بالبورصة عام 2000، ومن أهم نتائج الدراسة أن الإفصاح عن العمليات المستقبلية التي تجريها الشركات تساعد في تقييم مؤشرات نجاح الوحدات الاقتصادية في المستقبل؛ خاصة المستقبل قصير الأجل.

- **Jacobson, T. (2003)8:**

تناولت الدراسة أهمية المعلومات الشخصية في تحديد درجة المخاطرة للائتمان، طبقت الدراسة على المجتمع السويدي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن توفير المعلومات الشخصية عن العميل طالب الائتمان تقلل المخاطرة بنسبة 20% لعملية منح الائتمان.

- **Danos, Paul, Holt, Doris L., Imhoff, Jr, Eugene A. (2004)9:**

تناولت الدراسة تأثير المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية الخاصة بالقروض المصرفية، طبقت الدراسة في بريطانيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن توفر المعلومات المحاسبية تزيد من ثقة المؤسسة مانحة الائتمان خاصة إذا كانت هذه المعلومات دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب.

- **Mukarushema Vestine & Julius Warren Kule (2016)10:**

تناولت الدراسة تأثير تحليل البيانات المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة حالة بنك كيغالي (KIGALI) بدولة رواندا، أكدت الدراسة على أهمية المعلومات والبيانات المحاسبية التي تمثل الصورة الواقعية والموضوعية عن حالة العمل عند اتخاذ القرار الاستثماري، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن 82% من مجتمع العينة التي بلغت 110 فرد على أنه يتم استخدام التحليل المالي عند اتخاذ القرار الاستثماري؛ وأن نسبة 18% تميل إلى استخدام أدوات أخرى.

ج- التعليق على الدراسات السابقة:

يعتبر التحليل المالي أداة يعتمد عليها في اتخاذ القرار الائتماني بشكل كبير جداً في جميع أنحاء العالم وليس مصر فقط، وذلك نظراً لأهميتها في تحليل القوائم المالية للبنوك ومساعدة المحلل في اتخاذ القرارات على حسب الواقع الفعلي للبنك. وفي هذا الإطار لما وجد تناقض في بنوك قطاع غزة (دولة

فلسطين الشقيقة) وجد أن التحليل المالي بالفعل يعمل به في قطاع البنوك التجارية بقطاع غزة لكنه من الممكن أن يكون حديث نسبياً، حيث لم يظهر في دراسة (الكحلوت، 2005)، وظهر في دراسة (عمر الطويل، 2008) على نفس البنوك في قطاع غزة.

1- الإطار النظري للتحليل المالي :

1/1 - مفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من المواضيع ذات الأهمية البالغة باعتباره أداة مهمة من خلالها يتمكن المحلل بناءً على المعلومات والبيانات الناتجة من اتخاذ القرار الائتماني، واستغلال الجوانب الايجابية أحسن استغلال والتعرف على الجوانب السلبية لدى المؤسسة والمساعدة في تحسينها لاتخاذ القرار في المستقبل.

ويمكن عرض مفاهيم التحليل المالي من خلال عرض عدة تعريفات والتي تعتبر قريبة جداً من هدف البحث، فالتحليل المالي يعتبر عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك بناءً على معلومات يتم استخراجها من القوائم المالية ومصادر أخرى لاستخدامها في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات[11] .كما يعرف على أنه معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المقترح

تطويره وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط في ظل ظروف عدم التأكد[12].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على أنه مجموعة من العمليات والإجراءات تتم على القوائم المالية بقصد اكتشاف عوامل الضعف والقوة في تلك القوائم بغرض ترشيد القرار الائتماني للبنك.

2/1- أهمية التحليل المالي:

يمثل التحليل المالي عصب القرار ليس فقط القرار الائتماني؛ فالتحليل المالي يستخدم في عده مجالات تعتمد بصورة مباشرة على التحليل المالي مثل (الائتمان – الاستثمار – دمج الشركات – كفاءة الإدارة)، فالحكم على إدارة أي بنك تتوقف على مدى النجاح أو الفشل في إدارة أموال البنك، فالتحليل المالي السليم يؤدي إلى اتخاذ قرار سليم سواء كان هذا القرار بالمنح أو الرفض. وفي ذلك الشأن يرى (أرشيد وجودة، 1999)[13] أن القرار الخاطئ بالمنح لشركة مركزها المالي يتسم بالضعف يؤدي إلى ارتفاع حجم المديونية المعدومة أو المشكوك في تحصيلها، وعلى العكس تماماً فإن التحليل المالي السليم يؤدي إلى اتخاذ قرار سليم يقلل نسبة المديونيات المعدومة أو المشكوك في تحصيلها.

3/1 – أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من عدة زوايا من أجل تقييم مَواطن القوة والضعف ومن ثم ترشيد القرار المالي (الائتماني بصورة خاصة).

ويمكننا حصر أهداف التحليل المالي فيما يلي[14]:

- معرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- تقييم السياسية المالية المتبعة.
- معرفة مدى كفاءة الإدارة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة عملائها.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة في اتخاذ القرار المالي.

ويرى (الزغبي، د ت) [15] أن هناك بعض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في الوقت الحالي، والتي نذكر منها ما يلي بالنسبة لدور التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- المساعدة في اتخاذ القرار المالي بأقل تكلفة ممكنة وأكبر عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية أو استقلال المؤسسة.
- توجيه أصحاب رأس المال والمستثمرين في المجالات الاستثمارية المختلفة وتوضيح العائد المتوقع من كل مجال.
- تحديد نسبة العائد للمؤسسة من منح الائتمان ونسبة الأرباح.

4/1- منهجية التحليل المالي:

يتبع المحلل منهج علمي سليم في عملية التحليل المالي، يبدأ بتحديد الهدف من التحليل وينتهي بالتوصيات مروراً بعدة خطوات والتي تمثل في مجملها المنهج العلمي المتبع وهي كما يلي:

- تحديد الهدف الذي يسعي إليه المحلل: يبدأ المحلل عادة بتحديد المشكلة التي يسعي المحلل للتعرف على جوانبها وبتالي توفير الوقت والجهد في حلها.
- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية: وذلك يكون على حسب الهدف المراد عمل التحليل له، فقرار منح الائتمان على سبيل المثال يحتاج دراسة للقوائم المالية في نفس السنة، أما إذا كان الغرض من التحليل هو قياس الأداء فلابد من سنوات عديدة لتوخي الدقة.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول لهدفه.
- تحديد أدوات التحليل: وتتوقف هذا المهمة على خبرات المحلل السابقة ومدى معرفته بأساليب التحليل الحديثة[16].
- استخدام المعلومات والمقاييس التي تم تجميعها لاتخاذ القرار.
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ويمكن استخدام أكثر من معيار.
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على مدى أهمية الانحراف بالنسب والأرقام، أو أن الانحراف ذو دلالة أو لا توجد دلالة واضحة.
- تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.
- وضع التوصية المناسبة، وتتمثل في موضع دراستنا باتخاذ قرار ائتماني أم لا.

5/1 – معايير ومحددات التحليل المالي:

يعتبر معيار التحليل المالي عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة وملائمة نسبة معينة أو رقم ما، ولكي يكون المعيار مقبول وذا معني لابد من أن يكون واقعي ويمكن تنفيذه ويتصف بالاستقرار النسبي مع قبوله إدخال التعديلات إن لزم الأمر؛ كذلك أن يتصف بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب[17]. وهناك أربعة أنواع من المعايير والتي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[18]:

1. معيار التحليل المالي المطلق:

يمثل الصيغة المتتالية لحدث معين، يقاس به التقلبات الواقعية، يمكن اللجوء إليه عند عدم وجود معايير أخري ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة.

2. معيار التحليل المالي للصناعة:

وهو معاير يصدر من الهيئات الحكومية والاتحادات المهنية لأغراض التقييم والقياس لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر واقعية من المعيار المطلق لأنة يأخذ في الاعتبار متطلبات النشاط .

3. معيار التحليل المالي التاريخي:

يتمثل في النسب والأرقام التي تمثل اتجاه أداء المؤسسة في الماضي والتي يمكن الاعتماد عليها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة في الوقت الراهن وتوقع أدائها في المستقبل.

4. معيار التحليل المالي المخطط:

يهتم هذا المعيار بواقع الأداء العام في المؤسسة، وهذا المعيار يصمم من قِبل الإدارة المؤسسية بناءً على الخبرات الفنية التي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، كما يشمل هذا المعيار تفاصيل أخري لأداء المؤسسة مثل تحديد النسب التي تحددها الإدارة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية.

2- السياسة الائتمانية :

1/2 - تعريف السياسة الائتمانية:

تعتبر السياسة الائتمانية للبنك هي مجموعة القرارات التي تصدرها الإدارة العليا للبنك ويتم تحديد معايير وشروط وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان بها[19]. كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة المبادئ التي تنظم عملية منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة وكذلك القطاعات التي يمكن تمويلها من قِبل البنك، وبالتالي فإنها تحدد الشروط العامة التي تحكم نشاط البنك في منح الائتمان بهدف تحقيق أفضل عائد وتجنب أي تطورات سلبية نتيجة منح قرار الائتمان والذي تسعي من خلاله إلى تحقيق الأمور التالية (الأمان – الربحية – السيولة – توفير احتياجات المجتمع) [20].

وقد حدد (أسامة موسي، 2010 نقلاً عن Perry, 1977)[21] أربعة أسئلة عند إجابة الشخص طالب الائتمان عليها بشكل يضمن حقوق البنك الربحية ويؤمن عملية الائتمان حتى تصبح العملية أقل خطورة، وهذه الأسئلة

تتمثل في: ما هو المبلغ الذي يريده المستفيد ؟ ولماذا هذا المبلغ ؟ وما هي المدة الزمنية اللازمة للسداد ؟ وما هو مصدر السداد ؟

2/2 – العوامل المؤثرة على السياسة الائتمانية:

تؤثر العديد من العوامل الداخلية والخارجية على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية، فأهداف البنك واعتبارات السيولة من أهم العوامل الداخلية، بينما تعتبر الظروف الاقتصادية المحيطة من أهم العوامل الخارجية التي تؤثر بصورة مباشرة على نشاط البنك وكذلك اتخاذ القرار الائتماني.

وقد ذكر (أرشيد وآخرون، 1999م)[22] أهم العوامل المؤثرة على صناعة القرار الائتماني، وهي كما يلي:

1. الاعتبارات القانونية: وتتمثل في القرارات التي يصدرها البنك المركزي والتشريعات المالية التي يصدرها لتنظيم العمل المصرفي.
2. الاعتبارات الجغرافية: تؤثر حدود النطاق الذي يخدمه البنك بالسياسة الائتمانية له، فالبعد الجغرافي ومدى انتشار فروع البنك تؤثر على أنواع المنتجات الائتمانية التي يقررها البنك طبقاً لنوعية الطلبات التي تأتي في المقام الأول نتيجة التواجد المكاني.
3. الاعتبارات التمويلية: طبيعة المصادر التمويلية تؤثر على القرار الائتماني بصورة مباشرة من حيث الائتمان طويل أو قصير الأجل،

فالتمويل الغير مستقر تتيحه سياسة البنك للتمويل الائتماني قصير الأجل والعكس صحيح.

4. الاعتبارات التنظيمية: وتتمثل في الهيكل التنظيمي للبنك، ويؤثر البعد التنظيمي في عدم تركيز صلاحيات منح الائتمان في أيدي محددة من المسئولين في الهيكل التنظيمي للبنك مما يسهل سير عملية القرار الائتماني.
5. الاعتبارات الفنية: قرار منح الائتمان في الأساس هو قرار فني يتم إعداده وفقاً للإجراءات الائتمانية التي يحددها البنك، لهذا تأخذ السياسية الائتمانية في اعتبارها الأسس والأعراف الفنية في اتخاذ قرارها الائتماني.
6. الاعتبارات التسويقية: يجب أن تكون السياسة الائتمانية للبنك في منح الائتمان قابلة للمنافسة في السوق المصرفي من حيث تسعير المنتجات الائتمانية.
7. الاعتبارات البشرية: وتتمثل في العنصر البشري العامل في الإدارات التي تتعامل مع العملية الائتمانية من حيث (التأهيل العلمي – التدريب – الخبرة الائتمانية – الاعتماد على التكنولوجيا) ويمكن أن تؤثر هذه العوامل على عدم إعطاء قرار ائتماني سليم بما يعود بالسلب على البنك.
8. الاعتبارات الاقتصادية: وتتمثل في طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل البنك داخله حيث تؤثر على نوعية المنتجات الائتمانية التي يمكن

البنك طرحها للسوق المصرفي، فعلى سبيل المثال الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الزراعي تكون سياسة البنك الائتمانية موجهة للتمويل في الزراعة.

2/3 – الائتمان المصرفي:

الأصل في الاقتصاد لمعنى الائتمان هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة أخري بالإقراض أو المداينة، ويقصد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين بانتهائها بسداد قيمة الدين [23]. ويعرف الائتمان المصرفي على انه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ، القيمة الحاضرة هو المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض، أما القيمة الأصلية فهي الدفعات أو الأقساط عند سداد القرض في الموعد المحدد بالمستقبل[24].

2/4– أنواع الائتمان المصرفي:

قسم كلٌّ من (خليل، 1982)[25]،(هواري، 1983)[26] الائتمان المصرفي لعدة أنواع يمكن تلخيصها حسب ما ورد عنهما فيما يلي:

1. من حيث الغرض من الائتمان: ويقصد بالغرض (الإنتاج، الاستهلاك)، ويعتبرا اهتمام البنوك التجارية الرئيسي نظراً لإقبال المؤسسات التي تقدم التمويل في ذالك الشأن.
2. من حيث مدة الائتمان: وتنقسم إلى (قصير، متوسط، طويل) ، تصل مدة الائتمان القصير إلى سنة، والمتوسط من سنة إلى خمس سنوات،

والطويل يكون أكثر من خمس سنوات، ويتم تحديد المدة حسب التقلبات الاقتصادية أو السياسة المالية ومدي التغير الواقع عليها من رأى إدارة البنك.

3. من حيث الجهة المستفيدة: فهناك القطاع الخاص والممثل في الأفراد والشركات، أو القطاع العام والممثل في الدوائر الحكومية بكافة مستوياتها.
4. من حيث طبيعة الائتمان: ينقسم إلى ائتمان مباشر ويشمل:(القروض – السلفيات – الكمبيالات المخصومة – الجاري مدين)، والائتمان الغير مباشر ويشمل (بطاقات الائتمان – الاعتمادات المستندية – بوالص التحصيل – خطابات الضمان).

2/5- العوامل المحددة لقرار منح الائتمان في البنوك التجارية:

يتطلب اتخاذ القرار الائتماني إجراء مقارنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، وهذه المقارنة أو الموازنة لا تتم إلا بعد دراسة وتحليل ملف العميل تحليلاً مالياً للوقوف على مدى مطابقة وملائمة الحالة الائتمانية من عدمه. وبالتالي يأخذ القرار الائتماني سواءً بالرفض أو بالقبول في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني[27].

ويمكن تلخيص العوامل المحددة لقرار منح الائتمان في البنوك التجارية في الشكل التالي:

شكل (1) العوامل المحددة لقرار منح الائتمان في البنوك التجارية

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على (الشواربي، 2002)[28]، (الحمزاوي، 1997)[29]، (الزبيدي، 2002)[30]، [31](أسامة موسي)

تشمل هذه المجموعة من العوامل الضوابط الواجب توافرها عند تقديم الائتمان على كافة المستويات سواء للأفراد أو الشركات طالبة الائتمان أو للبنوك مقدمة الائتمان، وهذه القواعد تتصف بعموميتها على المستوي العالمي ولا تقتصر على الائتمان المصرفي فقط بل تمتد لتشمل كافة أنواع الائتمان.

3-التحليل الوصفي لخصائص العينة :

1/3- أداة البحث:

تمثلت أداة البحث في استبيان تم تصميمه لبيان مدى اعتماد البنوك التجارية في مصر على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني، حيث تم اختيار عبارات بسيطة وموجزة لتحقيق الهدف من الدراسة وإثبات مدى مصداقية الفرضيات البحثية.

وتكون الاستبيان من أربعة مجموعات من الأسئلة هي كما يلي:

1. تختص المجموعة الأولي بالبيانات الخاصة بالموظف مسئول الائتمان بالبنك (بيانات شخصية).
2. بينما تهتم المجموعة الثانية (ملحق 1 – جدول 1) بالبيانات الخاصة بالعميل طالب الائتمان لدراسة مدى تأثير هذه المعلومات على اتخاذ قرار الائتمان لدى عينة البحث.
3. بينما اهتمت المجموعة الثالثة (ملحق 1 – جدول 2) بالبيانات الخاصة بسياسة البنك ومدى الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.
4. وأخيراً (ملحق 1 – جدول 3) يهتم بالمعلومات الخاصة بالمقترحات التي من شأنها زيادة الاعتماد على التحليل المالي في البنوك التجارية.

2/3- : التحليل الوصفي لخصائص العينة:

يتناول هذا الجزء وصف لخصائص أفراد العينة.

1/2/3 – النوع: جدول (3-1): التوزيع النسبي في العينة وفقا للنوع

النوع	النسبة
ذكر	69.3
أنثى	30.7
المجموع	% 100

يلاحظ من الجدول التالي أن نسبة الذكور في العينة أعلى من نسبة الإناث.

2/2/3- العمر:

جدول (3-2): التوزيع النسبي في العينة وفقاً للعمر

العمر	النسبة
أقل من 30 سنة	28
من 30 إلى 40 سنة	30.7
من 41 إلى 50 سنة	14.7
أكبر من 50 سنة	26.7
المجموع	%100

حيث يتبين من الجدول أن الفئة لعمرية من 30 إلى 40 سنة هي الفئة العمرية الأعلى في العينة في حين أن الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة هي الفئة العمرية الأقل تمثيلاً في العينة .

3/2/3- التخصص:

جدول (3-3): التوزيع النسبي في العينة وفقاً للتخصص العلمي

التخصص العلمي	النسبة
محاسبة	54.6
إدارة أعمال	36
علوم مالية ومصرفية	5.3
أخري	4
المجموع	%100

يتبين من الجدول وفقاً للتخصص العلمي أن الفئة الأعلى في العينة هي فئة المحاسبة أعلى من نصف العاملين في التحليل المالي. **4/2/3عدد سنوات الخدمة:**

جدول (3-4): التوزيع النسبي في العينة وفقاً لعدد سنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة	النسبة
أقل من خمس سنوات	45.3
من 5 إلى 6 سنوات	26.7
من 11 إلى 15 سنة	9.3
أكثر من 15 سنة	18.7
المجموع	%100

حيث تم تبويب عدد سنوات الخدمة إلى أربع فئات (أقل من 5 سنوات) و(من 5 إلى 6) و(من 11 إلى 15) و (أكثر من 15 سنة). ويتضح من الجدول(3-4) أن أعلى نسبة من أفراد العينة تقل عدد سنوات الخدمة فيها عن 5 سنوات، يليها عدد سنوات الخدمة من 5-6، بينما أقل نسبة فيمن تتراوح سنوات الخدمة لديهم من 11-15 سنة.

4/2/3- السمعة التجارية للعميل:

جدول (3-5): التوزيع النسبي في العينة وفقاً للسمعة التجارية للعميل

الاعتماد على السمعة التجارية للعميل	النسبة
بدرجة عالية جدا	57.3
بدرجة عالية	30.7
بدرجة متوسطة	12
بدرجة قليلة	لا يوجد
المجموع	%100

يتضح من الجدول (3-5) أنه عند اتخاذ القرار الائتماني يكون الاعتماد على السمعة التجارية بين أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية جداً حيث يصل إلى 57.3 في حين نجد أن نسبة الاعتماد تعتبر متوسطة حيث تصل إلى 12 %.

6/2/3- الضمانات التي يقدمها للعميل:

جدول (3-6): التوزيع النسبي في العينة وفقا للضمانات التي يقدمها للعميل

الضمانات التي يقدمها للعميل	Percent
بدرجة عالية جداً	50.7
بدرجة عالية	42.7
بدرجة متوسطة	4.0
بدرجة قليلة	2.7
Total	100.0

يتضح من الجدول(3-6) أن أعلى نسبة للأفراد في العينة يعتمدون على الضمانات التي يقدمها للعميل عند اتخاذ القرار الائتماني بدرجة عالية جداً حيث تصل إلى 50.7%، يليها الأفراد الذين يرون أنها بدرجة عالية يليها الذين يرون أنها يتم الاعتماد عليها بدرجة متوسطة ،بينما يمثل الذين يرون أنها يتم الاعتماد عليها بدرجة قليلة أقل نسبة حيث يمثلون 2.7 %.

7/2/3- الخلفية المالية للعميل في رأس المال وكيفية تشغيله:

جدول (3-7): التوزيع النسبي في العينة وفقاً للخلفية المالية للعميل في رأس المال وكيفيه تشغيله

الخلفية المالية للعميل في رأس المال وكيفية تشغيله	Percent
بدرجة عالية جدا	50.7
بدرجة عالية	40.0
بدرجة متوسطة	9.3
Total	100.0

يتضح من الجدول (3-7) أنه عند اتخاذ القرار الائتماني يكون الاعتماد على الخلفية المالية للعميل في رأس المال وكيفيه تشغيله بين أفراد عينة البحث بدرجة عالية جدا حيث يصل إلى 50.7 في حين نجد أن نسبة الاعتماد تكون متوسطة حيث تصل إلى 9.3 %.

8/2/3 –زيارة منشأة العميل والتحقق منها ميدانيا:

جدول (3–8): التوزيع النسبي في العينة وفقاً لزيارة منشأة العميل والتحقق منها ميدانيا

زيارة منشاة العميل والتحقق منها ميدانياً	Percent
بدرجة عالية جداً	58.7
بدرجة عالية	36.0
بدرجة متوسطة	1.3
بدرجة قليلة	2.7
لا أعتمد عليها	1.3
Total	100.0

يتضح من الجدول (3–8) أنه عند اتخاذ القرار الائتماني يكون الاعتماد على زيارة منشأة العميل والتحقق منها ميدانياً بين أفراد عينة البحث بدرجة عالية جداً حيث يصل إلى 58.7 في حين نجد أن النسبة تعتبر متوسطة حيث تصل إلى 1.3 % وتتساوى هذه النسبة مع أفراد العينة الذين يرون أنه لا يتم الاعتماد عليها.

9/2/3- درجة اعتماد البنك على التحليل المالي في القرار الائتماني:

جدول (3-9): التوزيع النسبي في العينة وفقا لزيارة منشأة العميل والتحقق منها ميدانياً

درجة اعتماد البنك على التحليل المالي في القرار الائتماني	Percent
دائما	75.3
غالبا	36
أحيانا	5.3
نادرا	1.3
Total	100

يتضح من جدول (3-9) أن 75.3 % من أفراد العينة يرون أن درجة اعتماد البنك على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني يكون دائم، في حين يري 36% أنه يتم الاعتماد عليه غالباً، يليه الذين يرون أنه أحياناً يتم الاعتماد عليه، في حين نجد من يري من أفراد العينة أن نسبة الاعتماد تكون نادرة وهي أقل نسبة حيث تصل إلى 1.3 %

4- التحليل الإحصائي التحليلي:

1/4- المؤشرات :

يعتبر التحليل المالي من أهم الضروريات للتخطيط المالي السليم؛ خاصة في ظل النهضة الاقتصادية، لذلك تم بناء مؤشر لقياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والذي يمكن أن تؤثر على اتخاذ القرار الائتماني، ومن ثم تم استخدام ذلك المؤشر لقياس الفرضيات البحثية.

فقد تم التحقق من إختبار (Reliability Analysis) فوجد أن Cronbach's Alpha=0.686 وهذه القيمة أكبر من القيمة (0.3)- ومعنى ذلك أن عدد المتغيرات التي يراد إجراء تحليل عاملي عليها كافية لإجراء مثل هذا التحليل .

وبالنسبة لاختبار KMO وجد أن قيمه الاختبار 0.6 < KMO=.665 وهذا دليل على جودة هذا العامل.

ثانياً: دراسة العلاقات بين المتغيرات محل الدراسة:

يتناول هذا الجزء دراسة لبعض العلاقات الخاصة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني والتخصص العلمي والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخدمة والحصول علي دورات متخصصة في التحليل المالي ولتحقيق ذلك تم القيام بدراسة العلاقات بين المتغيرات محل البحث والتي يمكن أن تؤثر على درجة الاعتماد على التحليل المالي.

أ- العلاقة بين الموثوقية في البيانات التي يقدمها العميل ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

عند دراسة العلاقة بين الموثوقية في البيانات التي يقدمها العميل ودرجة الاعتماد على التحليل المالي أظهرت نتائج العينة وجود علاقة معنوية بينهما وذلك باستخدام مستوى معنوية 5 %

جدول (4-1): دراسة العلاقة بين الموثوقية في البيانات التي يقدمها العميل ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Gamma	.634	.119	3.889	.000
N of Valid Cases		73			
a. Not assuming the null hypothesis.					
b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.					

ويعنى ذلك أن قيمة مقياس (Gamma) تشير إلى وجود علاقة معنوية طردية متوسطة بين الموثوقية في البيانات التي يقدمها العميل ودرجة الاعتماد على التحليل المالي بمعنى أنه كلما كان هناك ثقة في البيانات التي يقدمها العميل كلما ارتفعت درجة الاعتماد على التحليل المالي.

ب-العلاقة بين السياسة الداخلية للبنك ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

عند دراسة العلاقة بين السياسة الداخلية للبنك ودرجة الاعتماد على التحليل المالي أظهرت نتائج العينة وجود علاقة معنوية بينهما وذلك باستخدام مستوى معنوية 5 %: -

جدول (4-2): دراسة العلاقة بين السياسة الداخلية للبنك ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

	Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal Gamma	.747	.103	4.060	.000
N of Valid Cases	75			

a. Not assuming the null hypothesis.

b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

ويعنى ذلك أن قيمة مقياس (Gamma) تشير إلى وجود علاقة معنوية طردية قوية بين السياسة الداخلية للبنك ودرجة الاعتماد على التحليل المالي بمعنى أن السياسة الداخلية للبنك تؤثر على درجة الاعتماد على التحليل المالي.

ج- العلاقة بين التخصص العلمي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

عند دراسة العلاقة بين التخصص العلمي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي أظهرت نتائج العينة عدم وجود علاقة معنوية بينهما وذلك باستخدام مستوى معنوية 5 %: -

جدول (4-3): دراسة العلاقة بين التخصص العلمي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Gamma	-.073-	.195	-.376-	.707
N of Valid Cases		73			

a. Not assuming the null hypothesis.

b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

ويعنى ذلك أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف تخصصه العلمي (محاسبة- إدارة أعمال – علوم مالية ومصرفية)

د- العلاقة بين المؤهل العلمي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

عند دراسة العلاقة بين الموثوقية في البيانات التي يقدمها العميل ودرجة الاعتماد على التحليل المالي أظهرت نتائج العينة عدم وجود علاقة معنوية بينهما وذلك باستخدام مستوى معنوية 5 %: -

جدول (4-4): دراسة العلاقة بين المؤهل العلمي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Gamma	.232	.171	1.334	.182
N of Valid Cases		74			

a. Not assuming the null hypothesis.

b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

ويعنى ذلك أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف مؤهله العلمي (بكالوريوس- ماجستير- دكتوراه)

هـ- العلاقة بين عدد سنوات الخدمة ودرجة الاعتماد على التحليل المالي:

عند دراسة العلاقة بين عدد سنوات الخدمة ودرجة الاعتماد على التحليل المالي أظهرت نتائج العينة عدم وجود علاقة معنوية بينهما وذلك باستخدام مستوى معنوية 5 %: -

جدول (4-5): دراسة العلاقة بين عدد سنوات الخدمة ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

		Value	**Asymp. Std. Error[a]**	**Approx. T[b]**	**Approx. Sig.**
Ordinal by Ordinal	**Gamma**	**.129**	**.178**	**.721**	**.471**
N of Valid Cases		**74**			

a. Not assuming the null hypothesis.

b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

ويعنى ذلك أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف عدد سنوات الخدمة.

و- العلاقة بين الحصول علي دورات متخصصة في التحليل المالي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي:

عند دراسة العلاقة بين من الحصول دورات متخصصة في التحليل المالي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي أظهرت نتائج العينة عدم وجود علاقة معنوية بينهما وذلك باستخدام مستوى معنوية 5 %: -

جدول (4-6): دراسة العلاقة بين الحصول علي دورات متخصصة في التحليل المالي ودرجة الاعتماد على التحليل المالي

		Value	Asymp. Std. Error[a]	Approx. T[b]	Approx. Sig.
Ordinal by Ordinal	Gamma	.056	.369	.149	.882
N of Valid Cases		73			

a. Not assuming the null hypothesis.

b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

ويعنى ذلك أن الحصول علي دورات متخصصة لا تؤثر في درجة الاعتماد على التحليل المالي.

5 – نتائج وتوصيات البحث :

1/5- النتائج:

يعتبر التحليل المالي من أهم وأفضل الأدوات التي تمكن من الحكم على مدى نجاح أو فشل الخطط والقرارات الائتمانية وهو في مضمونه لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب الكامنة وراء ظهور هذه البيانات ، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية والتسويقية والإنتاجية التي يعمل البنك في إطارها، ولهذا يعتبر التحليل المالي واحداً من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات الاقتصادية بشتى أنواعها. لذلك فإن من الأهمية دراسة العوامل التي لها تأثير على التحليل المالي ، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- وجود علاقة معنوية طردية متوسطة بين الموثوقية في البيانات التي يقدمها العميل ودرجة الاعتماد على التحليل المالي، بمعنى أنه كلما كان هناك ثقة في البيانات التي يقدمها العميل كلما ارتفعت درجة الاعتماد على التحليل المالي .

- وجود علاقة معنوية طردية قوية بين السياسة الداخلية للبنك ودرجة الاعتماد على التحليل المالي، بمعنى أن السياسة الداخلية للبنك تؤثر على درجة الاعتماد على التحليل المالي.
- أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف التخصص العلمي (محاسبة- إدارة أعمال – علوم مالية ومصرفية)، كما أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي (بكالوريوس- ماجستير – دكتوراه)
- أن الاعتماد على التحليل المالي لا تختلف باختلاف عدد سنوات الخدمة أو أخذ دورات متخصصة في التحليل المالي من عدمه.

2/5- التوصيات:

وفى إطار النتائج السابقة يمكن تقديم بعض المقترحات التالية:

- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني مما يؤمن عملية الإقراض، والمحافظة على سير عملية التمويل وانتقال الأموال من وإلى البنك.
- ضرورة مراعاة الكفاءة في تعيين مسئولي الائتمان.
- ضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الأولى وعدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.
- ضرورة تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني.

مراجع البحث:

أولا : المراجع العربية:

1. أسامة محمود موسي، 2010، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
2. أيمن شنطي، عامر شقر ، 2004، الإدارة والتحليل المالي ، دار البداية، عمان.
3. تحسين الطروانة وسليمان المعايطة، 1997، قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية: دراسة ميدانية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاقتصاد والعلوم الإدارية، تصدر عن جامعة مؤتة، الأردن.
4. حمزة الزبيدي، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
5. خالد توفيق الشمري، 2010، التحليل المالي الاقتصادي، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن.
6. رامي هشام الشنباري، 2006، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين.
7. سامي خليل، 1982، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت.
8. سيد هواري، 1983، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة.

9. صلاح السيسي ، 1999،إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت.
10. عبد الحكيم كراجة وآخرون، 2000، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان.
11. عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد، 2002، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الاسكندرية .
12. عبدالعزيز الدغيم وماهر الأمين وإيمان الجرد، 2006، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشريق للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3.
13. عبدالمعطي رضا أرشيد، ومحفوظ أحمد جودة، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
14. عصام محمد البحيصي و خالد محمد الكحلوت، 2007، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص581- ص606.
15. عمار أكرم عمر الطويل، 2008، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بقطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

16. محمد الحمزاوي، 1997، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

17. محمد مطر، 2006، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان ، الاردن. ص3.

18. موسي ابن منصور، 2010، دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات، مجلة العولم الاقتصادية وعلوم التيسير، العدد 10، ص69–ص88، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

19. http://eco.univ-setif.dz/revueeco/Cahiers_fichiers/revue-10 2010/04benmansour.pdf

20. خالد محمود الكحلوت، 2005، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة.

21. هيثم محمد الزغبي، د ت، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) Danos, Paul, Holt, Doris L., Imhoff, Jr, Eugene A. (2004),"The use of accounting information in bank lending decisions." Accounting, Organizations and Society 14(3):235-246.
2) http://hdl.handle.net/2027.42/28159
3) H. Stephen Bryan (2003), "Incremental information Content of required disclosures Contained in management discussion and analysis", Accounting Review, p285-301.
4) Jacobson, T. (2003), "Bank Lending Policy and Value at Risk", Journal of Banking and Finance, V27, No4, London.
5) Mike Wirght, and Robbie Ken (2001), "Venture capitalists unquoted investment appraisal and the role of accounting information", Accounting and Business Research, p153-168.
6) Mukarushema Vestine & Julius Warren Kule (2016), “EFFECT OF FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS ON INVESTMENT DECISION MAKING. A CASE OF BANK OF KIGALI”. European Journal of Business and Social Sciences, Vol.5, No. 06. Pp 279: 303.
7) http://www.ejbss.com/Data/Sites/1/vol5no06september2016/ejbss-1797-16-effectoffinancialstatementanalysis.pdf

الهوامش

[1] الإدارة الرئيسية التي تمثل عينة الدراسة بالبنك التجاري الدولي.

[2] تحسين الطروانة وسليمان المعايطة، 1997، قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية: دراسة ميدانية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاقتصاد والعلوم الإدارية، تصدر عن جامعة مؤتة، الأردن.

[3] عصام محمد البحيصي و خالد محمد الكحلوت، 2007، العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص581- ص606.

[4] عمار أكرم عمر الطويل، 2008، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية بقطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

[5] موسي ابن منصور، 2010، دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات، مجلة العوالم الاقتصادية وعلوم التيسير، العدد 10، ص69-ص88، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

http://eco.univ-setif.dz/revueeco/Cahiers_fichiers/revue-10-2010/04benmansour.pdf

[6] Mike Wirght, and Robbie Ken (2001), "Venture capitalists unquoted investment appraisal and the role of accounting information", Accounting and Business Research, p153-168.

[7] H. Stephen Bryan (2003), "Incremental information Content of required disclosures Contained in management discussion and analysis", Accounting Review, p285-301.

[8] Jacobson, T. (2003), "Bank Lending Policy and Value at Risk‹" Journal of Banking and Finance, V27, No4, London.

[9] Danos, Paul, Holt, Doris L., Imhoff, Jr, Eugene A. (2004),"The use of accounting information in bank lending decisions". Accounting, Organizations and Society 14(3):235-246. http://hdl.handle.net/2027.42/28159

[10] Mukarushema Vestine & Julius Warren Kule (2016), "EFFECT OF FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS ON INVESTMENT DECISION MAKING. A CASE OF BANK OF KIGALI". European Journal of Business and Social Sciences, Vol.5, No. 06. Pp 279: 303. http://www.ejbss.com/Data/Sites/1/vol5no06september2016/ejbss-1797-16-effectoffinancialstatementanalysis.pdf

[11] محمد مطر، 2006، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن. ص3.

[12] خالد توفيق الشمري، 2010، التحليل المالي الاقتصادي، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن. ص54

[13] عبدالمعطي رضا أرشيد، ومحفوظ احمد جودة، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن. ص 232

[14] عبد الحكيم كراجة وآخرون، 2000، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان. ص143

[15] هيثم محمد الزغبي، د ت، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن. ص167

[16] هناك العديد من أساليب التحليل والتي جمعها (خالد محمود الكحلوت، 2005، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة)

[17] أيمن شنطي، عامر شقر ، 2004، الإدارة والتحليل المالي ، دار البداية، عمان. ص180

[18] هيثم محمد الزغبي، د ت، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن. ص17

[19] حمزة الزبيدي، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص40

[20] صلاح السيسي ، 1999،إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت. ص152.

[21] أسامة محمود موسي، 2010، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. ص32

[22] عبد المعطي أرشيد، محفوظ جودة، 1999م، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ص200

[23] عبدالعزيز الدغيم وماهر الأمين وإيمان الجرد، 2006، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشريق للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3. ص194.

[24] رامي هشام الشنباري، 2006، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين. ص75.

[25] سامي خليل، 1982، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر، الكويت. ص25

[26] سيد هواري، 1983، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة. ص45.

[27] عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد، 2002، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية .

[28] عبد الحميد الشواربي ومحمد عبد الحميد، 2002، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية .

[29] محمد الحمزاوي، 1997، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

[30] حمزة الزبيدي، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[31] أسامة محمود موسي، 2010، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.